إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/ 324
للنشر الفوري
٢ سبتمبر ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية يصدران تقريرا مرجعيا عن "تحديات النمو والعمالة والتجانس الاجتماعي" لعرضه على المؤتمر رفيع المستوى المقرر عقده في أوسلو في ١٣ سبتمبر الجاري

أصدر صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية تقييما صريحا لمستقبل توظيف العمالة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، جاء فيه أن العالم يواجه تحديات كبرى في إنشاء ما يكفي من الوظائف ذات الجودة للحفاظ على النمو والتنمية.

ويرد هذا التقييم في وثيقة للمناقشة صدرت للعرض على مؤتمر مشترك رفيع المستوى يعقده الصندوق والمنظمة في أوسلو في ١٣ سبتمبر الجاري ويستضيفه معالي رئيس الوزراء النرويجي ينس ستولتنبرغ لاستكشاف سبل جديدة تضمن تعافي الاقتصاد العالمي من أزمته مع إيجاد قدر وفير من فرص العمل الجديدة. وتحضر هذا المؤتمر الذي يستمر يوما واحدا طائفة من القيادات السياسية والعمالية وكبار رجال الأعمال، إلى جانب القيادات الأكاديمية. ومن بين المتحدثين الرئيسيين في المؤتمر فخامة السيدة إلين جونسون–سيرليف رئيسة جمهورية ليبريا، ومعالي السيد جورج باباندريو رئيس وزراء اليونان، ومعالي السيد هوزيه لويس ثاباتيرو رئيس وزراء أسبانيا، وسعادة السيدة كريستين لاغارد وزيرة مالية فرنسا، وسعادة السيد إيان دانكن سميث وزير العمل في المملكة المتحدة، والسيدة شاران بارو الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال.

ويتولى رئاسة المؤتمر السيد دومينيك ستراوس–كان مدير عام صندوق النقد الدولي والسيد خوان سومافيا مدير عام منظمة العمل الدولية.

وفي هذا الصدد قال السيد دومينيك ستراوس–كان إن "الركود الكبير" خلَّف تركة مؤلمة من البطالة، وهو دمار يهدد قوت الملايين في جميع أنحاء العالم ويشكل خطرا على أمنهم وكرامتهم. ويتعين على المجتمع الدولي أن ينهض لمواجهة هذا التحدي. فقد حان الوقت للعمل المشترك."

وقال السيد سومافيا: "تشهد الآن دلائل على حدوث تعافٍ هش، لكن الأزمة أبعد ما تكون عن الانتهاء بالنسبة لملايين البشر والمؤسسات حول العالم. ومن ثم، ينبغي أن تكون أولويتنا القصوى هي تطبيق استراتيجية تركز على إنشاء

الوظائف. وما لم يتحقق ذلك، فقد يستغرق التعافي الاقتصادي عدة سنوات حتى يصل إلى الأطراف الأكثر احتياجا له، أو أنه قد لا يصل إليها على الإطلاق. وعلينا ربط سياساتنا بالطموحات المشروعة لكل من يسعى لفرصة عادلة يحصل من خلالها على عمل كريم."

ولا تزال البطالة على مستوياتها القياسية في كثير من البلدان بعد عامين من بدء أزمة الاقتصاد العالمي ــ حيث تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع عدد العاطلين بما يزيد على ٣٠ مليون شخص إضافي على مستوى العالم منذ عام ٢٠٠٧ ــ مع عدم وجود دلائل تُذكَر على قرب انخفاض هذه المعدلات. ولما كان قادة العالم يسعون لتحديد تحركات السياسة الملائمة على المديين القصير والطويل، فقد قرر الصندوق ومنظمة العمل الدولية عقد هذا المؤتمر لدفع عجلة النقاش حول التعاون الدولي والسياسات المبتكرة التي يمكن أن تحسن قدرة الاقتصادات على توليد فرص العمل بغية تعزيز التجانس الاجتماعي. ويهدف التقرير المقدم للمؤتمر إلى تشجيع النقاش حول القضايا المطروحة، إلى جانب منتدى النقاش الإلكتروني الذي تقرر تشغيله بالتزامن مع انعقاد المؤتمر في الموقع الإلكتروني المخصص له على شبكة الإنترنت (www.osloconference2010forum.org).

وثمة اختلاف بين صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية من حيث التكليف المنوط بكل منهما والدوائر الانتخابية التي يمثلونها، رغم تغطية المؤسستين لنفس الدول الأعضاء على وجه التقريب. ونتيجة لذلك، فهما يطرحان منهجين تحليليين مختلفين في التقرير الذي يحتوي على استعراض عام مشترك، وقسم أعده الصندوق عن التكلفة البشرية التي يسببها الركود وكيفية تقديرها والحد منها، وقسم أعدته منظمة العمل عن إقامة إطار يركز على العمالة من أجل نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار

وتنص وثيقة المناقشة على أن "هدفنا في مؤتمر أوسلو هو دمج سياسات التوظيف والسياسات الاجتماعية بشكل أفضل مع استراتيجيات السياسات الاقتصادية الكلية على المستويين الدولي والوطني، والتركيز في الفكر والعمل على كيفية التأكد من تماثل أولويات السياسات مع أولويات المواطنين ــ أي توفير وظائف أكثر وأفضل." وتشير الوثيقة أيضا إلى أن تعزيز تماسك السياسات "يُرجح أن يساهم بدور كبير في التوصل إلى وسيلة أفضل لتشكيل العولمة في صيغة أكثر عدالة."

ويذكر الصندوق في التقرير أنه "إذا كانت آثار حالات الركود السابقة مرشدا لفهم الوضع الراهن، نستدل من ذلك على أن تكلفة الركود على العمالة التي تنضم إلى طابور العاطلين يمكن أن تشكل خسارة مستمرة في الإيرادات، وانخفاضا في متوسط العمر المتوقع، وتراجعا في التحصيل الأكاديمي ومستوى الدخل لأبنائهم. وتؤثر البطالة على الأرجح في توجهات الأفراد بطريقة تنال من التجانس الاجتماعي ــ وهي تكلفة يتحملها الجميع." ويذكر الصندوق أن تأثير البطالة على مستوى الدخل مدى الحياة توضحه الدراسات الأمريكية التي تفيد بأن "خسارة الدخل تصل إلى ٢٠% في المتوسط حتى بعد مرور ١٥–٢٠ سنة على فقدان الوظيفة أثناء الركود." ومن الناحية الصحية، نجد أن تسريح العمالة "يرتبط بارتفاع مخاطر النوبات القلبية وغيرها من الأمراض المرتبطة بالضغوط على المدى القصير. أما على المدى الطويل، فإن معدل وفيات العمالة المسرحة أعلى من المعدل المناظر بين العمال الباقين في وظائفهم."

ويضيف الصندوق أن "تعافي الطلب الكلي هو أفضل علاج على الإطلاق لمشكلة البطالة. ويقول إنه "من حيث الاستراتيجية العامة ينبغي لمعظم الاقتصادات المتقدمة أن تتجنب تشديد سياسات المالية العامة قبل عام ٢٠١١، لأن التشديد المبكر من شأنه إضعاف التعافي الجاري. وتنطوي خطط ضبط أوضاع المالية العامة التي وضعتها هذه البلدان لعام ٢٠١١ على تغير متوسط في الرصيد الهيكلي مقداره ١,٢٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. لكن الواضح أن موقف المالية العامة يختلف باختلاف البلدان، مما يتطلب تطويع هذه الاستراتيجية العامة حسب الحيز المالي المتاح." ويمكن أن تواصل السياسة دعم الطلب الكلي ما دامت ضغوط التضخمية قيد السيطرة.

وفي معرض الإشارة إلى تحديات الدين العام التي تواجه العديد من البلدان، تحذر منظمة العمل الدولية من أن "تشديد سياسة المالية العامة قبل الأوان يمكن أن يضر بالنمو بل ويتسبب في زيادة العجز والديون." وتدعو المنظمة أيضا إلى "استراتيجيات منسقة قصيرة الأجل تطبق وفق تسلسل دقيق للخروج من مرحلة الإجراءات الاستثنائية، فضلا على سياسات لتخفيض العجز"، مضيفة أن من شأن هذه الاستراتيجيات والسياسات أن تؤدي إلى "تعافٍ تدريجي في الاقتصاد العيني ومعدلات توظيف العمالة، وأنها تتميز بالإنصاف في توزيع المنافع والأعباء المترتبة على التصحيح، لاسيما في حماية الفئات الأكثر عرضة للضرر."

وترسم منظمة العمل الدولية صورة قاتمة لحالة توظيف العمالة على مستوى العالم، حيث يوجد حاليا ٢١٠ مليون نسمة بدون عمل ــ وهو أعلى المستويات المسجلة تاريخيا ــ كما يفتقر ٨٠% من سكان العالم إلى أي حماية اجتماعية. ويفيد التقرير أيضا بأنه "رغم المكاسب المبهرة التي تحققت في السنوات الأخيرة، فإن حوالي ١,٢ مليار رجل وامرأة، أو ٤٠% من القوى العاملة في العالم، لا يحصلون على دخل يكفي لإبقائهم وعائلاتهم عند مستوى من الفقر يتجاوز الدولارين يوميا ــ وهو المستوى المسجل في عام ٢٠٠٨."

وعند تحليل تحديات البطالة التي تواجه السياسات على المدى الأطول، تقدِّر منظمة العمل الدولية أن أكثر من ٤٤٠ مليون وظيفة جديدة ستكون مطلوبة في العشر سنوات القادمة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، بالإضافة إلى وظائف جديدة أخرى للتخلص من البطالة الناجمة عن الأزمة. وتواصل منظمة العمل تفسيرها للموقف الراهن قائلة إن ضغوط العولمة أدت إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها العمال بسبب زيادة كثافة العمل، والتحول إلى صيغ تعاقدية أكثر مرونة، وتقليص كل أشكال الحماية الاجتماعية، وإضعاف صوت العمال وقوتهم التفاوضية، مضيفة أن " تحسين جودة العمل ــ أي إيجاد وظائف أكثر إنتاجية تتيح الحصول على دخل أفضل ــ يمثل مطلبا ضروريا أيضا لمواصلة تخفيض الفقر والحفاظ على التنمية."

وتشير وثيقة المؤتمر إلى أن "قوة مؤسسات سوق العمل وارتفاع جودتها يمكن أن يقدما مساهمة كبيرة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية على أساس قابل للاستمرار. فبالرغم من أن مؤسسات سوق العمل في كل بلد تنفرد بتاريخ وطابع خاص، يُلاحَظ أن البلدان تواجه كثيرا من التحديات المشتركة عند صياغة سياسات من شأنها إيجاد فرص عمل كريم للجميع. وهناك توافق متزايد في الآراء حول ضرورة تنسيق الجهود لوضع زيادة الوظائف على

رأس الأولويات، نظرا للدعم الذي يمكن أن يتلقاه الطلب العالمي، ومن ثم الزيادة التي يمكن أن يشهدها التوظيف، إذا ما حدث نمو قوي ومطرد في فرص العمل المتاحة ومستويات دخل الأسر في عدد كبير من البلدان في نفس الوقت.

ملحوظة لمراسلي وسائل الإعلام

لمزيد من المعلومات عن المؤتمر، يرجى زيادة الموقع الإلكتروني التالي: www.osloconference2010.org. وتتاح في موقع المؤتمر الإلكتروني أيضا الكلمات المصورة بالفيديو لكل من معالي السيد ينس ستولتنبرغ رئيس الوزراء النرويجي، والسيد دومينيك ستراوس–كان مدير عام صندوق النقد الدولي، والسيد خوان سومافيا مدير عام منظمة العمل الدولية. ويرجى من الصحفيين الراغبين في تغطية المؤتمر زيارة الموقع الإلكتروني التالي للتسجيل ومعرفة التفاصيل الإجرائية: www.government.no/osloconference2010. ويمكن الاطلاع من خلال موقع المؤتمر الإلكتروني على تغطية كاملة بالفيديو لوقائع جلساته وجميع المؤتمرات الصحفية التي تعقد في سياقه.